الأمم المتحدة

A/64/424/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال (انظر A/64/424، الفقرة ٢). واتُخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (أ) خلال الجلستين ٣٥ و ٤٠ المعقودتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/64/SR.35 و 40).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/64/L.38 و A/C.2/64/L.56

٢ - في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)'' (A/C.2/64/L.38)، وفي ما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/64/424 و Add.1-3.

111209 111209 09-63736 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”**إن الجمعية العامة**،

”**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية، وكذلك إلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”**وإذ ترحب** بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي لها دور مهم في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن ’تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة‘،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل،

”**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”**وإذ تشير** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”**وإذ لا يزال يساورها القلق** لأن أسعار الغذاء المتقلبة والأزمات العالمية المتعددة الأبعاد تشكل تحديا خطيرا أمام مكافحة الفقر والجوع، وكذلك أمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وهدف تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن للأزمة الغذائية العالمية أسباباً متعددة ومعقدة، وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

”**وإذ تعرب عن قلقها** لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وقبل ستة أعوام من التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، شهدت بعض المناطق تقدما في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”**وإذ تسلم** بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

”**وإذ يساورها القلق** إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

”**وإذ تؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وإذ تشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء الأزمات العالمية الراهنة المتعددة والمترابطة والتي تزيد إحداها من خطورة الأخرى، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلّب أسعار الطاقة وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتي يمكن أن تزيد من تعطيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق أيضا** إزاء أثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية، وإذ تشدد على أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يحتمل أن تعاني انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تعرب عن القلق كذلك** لأن آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تبعث على الانزعاج الشديد ومن المحتمل أن تزداد سوءا، ولأن مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفقدون عملهم ودخلهم ومدخراتهم ومنازلهم وقدرتهم على البقاء، وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ما يزيد على ٥٠ مليون شخص يعيشون بالفعل في فقر مدقع،

”**وإذ تسلم** بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تسلم أيضا** بما يوفره التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إسهامات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

”**وإذ تعترف** بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع اللذين تدعمهما العمالة الكاملة والعمل اللائق وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في تعظيم أثر الاستثمار العام والخاص،

”**وإذ تؤكد** دعمها القوي للعولمة المنصفة وضرورة أن يفضي النمو إلى القضاء على الفقر وإلى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تشجيع توفير العمالة الكاملة والمختارة بحرية والمنتجة وفرص العمل اللائق للجميع، وضرورة جعل هذه الأهداف عنصرا رئيسيا في السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وفي الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، وإذ تؤكد من جديد ضرورة إدماج إيجاد العمالة وتوفير فرص العمل الكريم في صلب سياسات الاقتصاد الكلي، مع المراعاة التامة لتأثير العولمة التي لا يجري في معظم الحالات تقاسم وتوزيع منافعها وتكاليفها على نحو متكافئ، ولبعدها الاجتماعي،

”**وإذ تشدد** على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”١ - **تؤكد من جديد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

”٢ - **تؤكد من جديد أيضا** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

”٣ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

”٤ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية الذي هو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

”٥ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”٦ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك لأشد الفئات حرمانا، وتوفير العمل اللائق للجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظل ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتؤكد من جديد كذلك ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي أمورا عدة منها إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لتأثير العولمة وبعدها الاجتماعيين؛

”٧ - **تسلم** بأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، اللذين يشملان الحماية الاجتماعية والمبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل والحوار الاجتماعي، عنصران رئيسيان للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهما يمثلان هدفا ذا أولوية من أهداف التعاون الدولي؛

”٨ - **تشدد** على أن التثقيف والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين الذين يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر؛

”٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتدعو البلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد إلى القيام بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

”١٠ - **تدعو** إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛ وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها، على القيام بذلك؛

”١١ - **ترحب** بالمبادرات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار اثنتين من عمليات توفير التعليم للجميع هما عقد للأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢) وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) بهدف الترويج للتعليم بوصفه أداة رئيسية لاتخاذ القرار بشأن أهم قضايا السياسة العامة الدولية في مجال التنمية المستدامة؛

”١٢ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

”١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات طموحة لما فيه مصلحة جميع البلدان قصد تحقيق نموذج اجتماعي واقتصادي مستدام أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها صوب التنمية بغية التغلب على الفقر والتفاوت؛

”١٤ - **تحيط علما** بقرار الأمين العام تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

”١٥ - **تهيب** بمؤسسات منظوم الأمم المتحدة المعنية أن تضطلع بأنشطة متسقة وشاملة ومتكاملة لكفالة تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر بالتشاور مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة؛

”١٦ - **تحيط علما** بخطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها ٢١ وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن خطة العمل هذه لتنظر فيها الدول الأعضاء؛

”١٧ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى إعطاء الأولوية العليا لنظرها في البند المتعلق بالقضاء على الفقر في جدول أعمالها، وفي هذا الصدد وإسهاما منها في عقد الأمم المتحدة الثاني، تقرر أن تعقد اجتماعا للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية استعراض الموضوع المخصص لمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

”١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تفاصيل استجابة منظومة الأمم المتحدة حاليا لموضوع العقد الثاني وما لديها من خطط وإجراءات بشأنه“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/C.2/64/L.56)، قدَّمه نائب رئيس اللجنة، السيد دراغان ميتشيتش (صربيا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.38.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.56.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي جلستها ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.56 (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل بنغلاديش ببيان (انظر A/C.2/64/SR.40).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.56، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/64/L.38 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٣٠/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية[(١)]، وكذلك إلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تؤدي دورا مهما في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

وإذ تلاحظ مع التقدير الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ بشأن ''تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة''[٣]، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٣/٣٠٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٤]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٥] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٦]،

وإذ تشدد على أنه في مواجهة الأزمات والتحديات العالمية الراهنة المتعددة والمترابطة، مثل الأزمة المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وتغير المناخ، يصبح التعاون والالتزام المتزايد من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أمرين لازمين أكثر من أي وقت مضى، وإذ تسلم في هذا الصدد بالحاجة الماسة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن القلق لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وقبل ستة أعوام من التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣ (A/61/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

وهو عام ٢٠١٥، شهدت بعض المناطق تقدما في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا وعلى الأخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر، وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ يساورها القلق إزاء الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وإذ تشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق،

وإذ تسلم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم أيضا بإسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المدعومين بالعمالة الكاملة والعمل اللائق وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تشدد على الأولوية والأهمية الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تؤكد من جديد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتماسكة على المستويات الوطني، والحكومي الدولي، والمشترك بين الوكالات؛

٤ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٥ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويات الوطني، والحكومي الدولي، والمشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٦ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتعزيز فرص العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما في ذلك للفئات المحرومة، وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وتؤكد من جديد أيضا ضرورة أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي بوجه خاص إيجاد فرص العمالة، مع إيلاء الاعتبار التام لآثار العولمة وأبعادها الاجتماعية والبيئية، وأن هذه المفاهيم عناصر رئيسية للتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولذا فهي تمثل هدفا ذا أولوية من أهداف التعاون الدولي؛

٧ - **تشدد** على أن التثقيف والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد مشكلة القضاء على الفقر؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد القيام بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٩ - **تؤكد مجددا** الحاجة إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان كثيرة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٠ - **ترحب** بالجهود المتزايدة المبذولة لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ولزيادة أثرها على التنمية، بما فيها الجهود المبذولة من خلال منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨[(٧)]، التي تقدم إسهامات مهمة في الجهود التي تبذلها تلك البلدان التي التزمت بها، ومن خلال اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي الجهات الوطنية زمام النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، ومن خلال مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية، وتأخذ في اعتبارها أنه ليس ثمة صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن توفير فعالية المساعدة، وأنه لا بد من إجراء دراسة كاملة للحالة الخاصة لكل بلد على حدة؛

١١ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

١٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل بذل جهودها الطموحة للسعي لتبني نُهج اجتماعية-اقتصادية مستدامة وأكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية بغية التغلب على الفقر واللامساواة؛

---

(٧) A/63/539، المرفق.

١٣ - **تحيط علما** بقرار الأمين العام تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية منسقا لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

١٤ - **تهيب** بمؤسسات منظوم الأمم المتحدة المعنية أن تنظر في القيام بأنشطة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر بالتشاور مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة؛

١٥ - **تحيط علما** بخطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي يشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدول الأعضاء مزيدا من التفاصيل عن خطة العمل هذه؛

١٦ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى إعطاء الأولوية العليا لنظرها في البند المتعلق بالقضاء على الفقر في جدول أعمالها، وتذكّر في هذا الصدد بما قررته في القرار ٦٣/٢٣٠، إسهاما منها في عقد الأمم المتحدة الثاني، من عقد اجتماع للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية استعراض الموضوع المخصص لمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تفاصيل استجابة منظومة الأمم المتحدة حاليا لموضوع العقد الثاني.